نقابة مـــيتر

تقرير "نقابة ميتر"
في الفترة من مارس 2023 إلى مارس 2024
من المدة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين

بعد عام من العمل
رصد لنشاط اللجان النوعية بنقابة الصحفيين

بعد عام من العمل.. رصد لمسارات تحقق الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

بعد عام من العمل.. رصد لمسارات تحقق الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين

رصد فريق عمل موقع "نقابة ميتر"، مسارات تحقق الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين خالد البلشي، خلال عامه القانوني الأول، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية، التي نشرت سواء علي موقع النقابة أو صفحة النقابة الرسمية، وكذلك المواقع الإخبارية المختلفة والصفحة الرسمية لنقيب الصحفيين على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، فضلًا عن التواصل المباشر مع النقيب.

وتضمنت تلك الوعود التي استقرت عند مؤشر جاري العمل عليه، 12 وعدًا انتخابيًا[1]، وهي كالآتي:

- التشريعات والحريات
- الرواد وشيوخ المهنة
- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات
- رفع الحجب عن المواقع الصحفية
- القيد والتدريب
- التسويات
- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- تطوير ملف الرعاية الصحية
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام
- إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين

1 الوعود الانتخابية

1- التشريعات والحريات... جاري العمل عليه

انتقل مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات من نقطة "لم يتم العمل عليه" في أول ثلاث شهور من تولي خالد البلشي منصب نقيب الصحفيين، إلى نقطة "جاري العمل عليه"، حيث أعلن البلشي، بعد مفاوضات مع الجهات الأمنية، إطلاق سراح الصحفي كريم أسعد في 20 أغسطس الماضي.

وتم إخلاء سبيل الصحفية دنيا سمير، التي كانت ضمن قائمة الصحفيين المحبوسين التي قدمتها النقابة للنائب العام ولجنة العفو، وإخلاء سبيل والد الصحفي أحمد جمال زيادة، بقرار من نيابة أمن الدولة العليا بعد قضائه ٢٨ يوما قيد الحبس الاحتياطي بتهم سياسية على خلفية نشاط ابنه الصحفي والسجين السياسي السابق أحمد جمال زيادة.

وأرسل نقيب الصحفيين خطاباً بمطالب الصحفيين للأمانة الفنية العامة للحوار الوطني، مرفق به مخاطبات بهذه المطالب للجهات الرسمية، وتوزعت بين مطالب عاجلة وإجراءات قانونية، وعلى مستوى الحريات، ومطالب اقتصادية، وتعديلات تشريعية.

كما كرر خالد البلشي عددا من المطالب لمجلس أمناء الحوار الوطني، منها إعادة النظر في كل القوانين المتعارضة، وعلى رأسها قانون تنظيم الصحافة والإعلام، الذي يضم العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة، إعادة النظر في قانون الجريمة الإلكترونية، والقوانين الالكترونية التي تفتح الباب لحجب المواقع، وإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر بشكل عام، وإعادة إعداد الجهاز البيروقراطي في الدولة وتدريبه.

وفي تصريح له، قال "البلشي": "إن واقع الصحافة فى مصر مقيد بشكل كبير، وهناك قيود تفرض على الصحافة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن "حرية الصحافة ليست ريشة توضع على رؤوس الصحفيين"، مؤكداً أن حرية الإعلام والصحافة تعتبر على رأس الضمانات المطلوبة لأي تطور سياسي وأي محاولة للانفتاح في المجتمع.

وخلال الربع الثالث من العام القانوني الأول لنقيب الصحفيين، تراجعت قرارات إخلاء السبيل الصحفيين المحبوسين، عن الربع الثاني الذي شهد إخلاء سبيل الصحفي كريم أسعد والصحفية دنيا سمير.

وخلال الربع الأخير من العام القانوني لنقيب الصحفيين، وتحديدًا في فبراير 2023، تم إخلاء سبيل الصحفيات منال عجرمة وصفاء الكوربيجي وهالة فهمي، من سرايا النيابة، وفي مارس الماضي، تم إخلاء سبيل الزميلين ربيع الشيخ، وبهاء الدين إبراهيم صحفيي الجزيرة.

وجاء مطلب الإفراج عن الصحفيين وسجناء الرأي على رأس المطالب التي أرسلها نقيب الصحفيين، في خطابات إلى الحملات الرئاسية لمرشحي الرئاسة الأربعة عقب غلق باب الترشح للانتخابات الرئاسية.

فيما استكمل نقيب الصحفيين، مساعيه والمطالبة بالإفراج عن المحبوسين، ورفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وغيرها من المطالب التي تعزز من حرية الصحافة والإعلام، وذلك خلال التهنئة التي تقدم بها مجلس النقابة للرئيس عبد الفتاح السيسي بإعلان فوزه بفترة رئاسية جديدة، وجدد البلشي مناشدته، عبر صفحته الشخصية " فيسبوك"، الإفراج عن جميع سجناء الرأي الصحفيين المحبوسين قبل بداية شهر رمضان.

ووفقا لوعده الانتخابي الخاص بملف التشريعات والحريات، يجب أن يعمل النقيب على النقاط الآتية:

- تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النقابة وأعضاء الجمعية العمومية للعمل على تطوير وتعديل القوانين القائمة واستكمال البناء التشريعي ومهمتها (إعادة طرح النقاش حول القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام).

- العمل على إعادة تضمين نص منع حبس الصحفيين احتياطيا في قانون تنظيم الصحافة والإعلام.

- تنقية القوانين الأخرى من النصوص التي تفتح بوابات خلفية للحبس الاحتياطي للصحفيين.

- العمل على إصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر، وتفعيل ميثاق الشرف الصحفي ضد منتهكيه.

2- الرواد وشيوخ المهنة... جاري العمل عليه

خلال العام الأول من فترته القانونية، سعى نقيب الصحفيين خالد البلشي، إلى حل أزمة التأمينات لبعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين النقيب ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج. كما خاطب النقيب الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام للسماح بصرف البدل بموجب كارنيه النقابة فقط.

وقرر مجلس نقابة الصحفيين، تشكيل مجلس أمناء لمسابقة جوائز الصحافة المصرية، وتوليه رئاسة مجلس الأمناء هذا العام شرفيًا للأستاذ محمد العزبي، آخر الأساتذة الحاصلين على جائزة النقابة التقديرية، كما عمل النقيب على زيادة معاش النقابة بواقع 500 جنيه ليصبح 3 آلاف جنيه، والتي طُبقت مع بداية السنة المالية الحالية في يوليو الماضي. وبذلك يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالرواد وشيوخ المهنة قد انتقل من "لم يتم العمل عليه" إلى "جاري العمل عليه".

ومن المنتظر أن يحقق النقيب خلال فترته القانونية ما وعد به، وهو الآتي:

- رفع القيود المفروضة على أصحاب المعاشات والعمل على ربط الحصول على البدل بكارنيه النقابة.
- العمل على رفع قيمة معاش النقابة بشكل دوري بما يعادل الزيادة في بدل التكنولوجيا.
- مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة والمؤسسات الصحفية لصرف مكافآت نهاية الخدمة كاملة طبقا للقانون ودون استقطاع أو خصم.
- دراسة تخصيص مقعد في مجلس النقابة لأصحاب المعاشات.

3- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها..جاري العمل عليه

خلال الثلاث شهور الأولى من العام الأول للنقيب، لم يرصد "نقابة ميتر" أي تقدم ملحوظ في الوعد الانتخابي الخاص بـ"تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "لم يتم العمل عليه".

وطالب مجلس النقابة في جلسات الحوار الوطني التي دعا بها لدعم وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، وكذلك مطالبات النقيب من المرشحين في انتخابات الرئاسة، ومن الرئيس عبد الفتاح السيسي عقب فوزه بفترة رئاسية جديدة، بعدد من المطالبات تهدف إلى تحرير الصحافة وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها، ورغم استمرار مطالبات نقيب الصحفيين على مدار الأشهر الماضية، لم يرصد "نقابة ميتر" أي تقدم ملحوظ حتى كتابة هذا التقرير ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "جاري العمل عليه"، بعد الدعوة لمؤتمر عام سادس مايو المقبل لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.

ويجب أن يعمل نقيب الصحفيين خلال مدته القانونية، على الآتي:

- تنظيم المؤتمر العام السادس لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.
- إنشاء آلية دائمة برعاية النقابة لحماية صناعة الصحافة.
- السعي لتخفيف الشروط المالية التي وضعها المجلس الأعلى للإعلام لتوفيق أوضاع الصحف والمواقع القائمة.
- تخفيف الشروط الخاصة بإصدار الصحف والمواقع بما يضمن توسيع السوق الصحفية.
- العمل على خفض القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصحفية.
- تحرير الصحافة المصرية من الهيمنة المفروضة عليها والفصل بين الملكية والتحرير.
- تفعيل نصوص مواجهة الاحتكار الموجودة في القوانين المختلفة، والتصدي للظواهر الجديدة والتي تفتح أبوابا خلفية للتدخل في المحتوى الصحفي المنشور عبر المواقع.
- وضع قواعد نقابية واضحة وملزمة لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارات بالصحافة القومية، تضمن عدم تضارب المصالح وعدم الجمع بينها وبين عضوية مجلس النقابة.

4- إصدار قانون حرية تداول المعلومات.. جاري العمل عليه

وفقًا لما رصده موقع "نقابة ميتر"، سعي خالد البلشي نقيب الصحفيين، لإصدار قانون تداول المعلومات، وذلك من خلال مشاركته في الجلسة التي عقدها الحوار الوطني لمناقشة القانون، إذ تحدث عن أهمية إصدار القانون، وأن مشاركته جاءت بتكليف من الجمعية العمومية.

ومن المنتظر أن ينجح نقيب الصحفيين خلال مدته القانونية في العمل على إصدار قانون لحرية تداول المعلومات كحق للمجتمع قبل أن يكون حقاً للصحفيين.

5- رفع الحجب عن المواقع الصحفية.. جاري العمل عليه

خلال العام الأول من المدة القانونية للمجلس الحالي لنقابة الصحفيين، تم رصد تحركات نقيب الصحفيين، لرفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وذلك من خلال عدة لقاءات عقدها النقيب مع الجهات المنوطة- وفقا لما ذكره النقيب لموقع "نقابة ميتر".[2]

وجدد البلشي، مطالبه بضرورة رفع الحجب عن المواقع الإخبارية خلال مشاركته بجلسة الحوار الوطني"، دعم وتشجيع حرية الرأي والتعبير"، وبالتالي يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص برفع الحجب عن المواقع الصحفية، قد استقر عند نقطة "جاري العمل عليه".

وأسفرت تلك التحركات عن رفع الحجب عن موقع "درب"، الذي كان يترأس تحريره خالد البلشي، وذلك قبل أن يعتذر عقب انتخابه عن منصبه كرئيس تحرير الموقع مبديًا رغبته في التفرغ بشكل كامل للعمل النقابي، كما تم رفع الحجب عن موقع "مصر 360 ، وموقع ذات مصر، و السلطة الرابعة"، خلال العام الماضي.

- وكان نقيب الصحفيين قد وعد خلال حملته الانتخابية، أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في رفع الحجب عن المواقع المحجوبة، والعمل على إزالة القيود على حرية إصدار الصحف، وتحرير العمل الصحفي من هيمنة المؤسسات والجهات المختلفة، عبر الفصل الكامل بين الإدارة والتحرير.

2 نقيب الصحفيين لموقع "نقابة ميتر": الجمعية العمومية لديها هم اقتصادي كبير.. ونطالب بتعديل القوانين المتعلقة بحرية الصحافة

6- القيد والتدريب.. جاري العمل عليه

سعى نقيب الصحفيين خلال العام الأول في مجلس النقابة، إلى إدخال دورات تدريبة جديدة لتأهيل أعضاء الجمعية لسوق العمل، وذلك من خلال توقيع عدد من البروتوكولات، إذ وقع النقيب بروتوكولات مع مؤسسة هيكل للتدريب، وجامعة القاهرة، وأكاديمية العلوم الإدارية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، بالإضافة إلى تشغيل استوديوهات مركز تدريب نقابة الصحفيين تجريبيًا، وفتح باب التدريب بمركز التدريب والبحوث التابع للنقابة أمام غير أعضاء النقابة.

كما أعلن مجلس نقابة الصحفيين إعلان كشوف المتقدمين لعضوية اللجان النقابية في المحافظات، وذلك لتلقي الاعتراضات والطعون على الأسماء المعلنة فى الكشوف.

وبذلك يستقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالقيد والتدريب عند نقطة "جاري العمل عليه".

وكان "البلشي" قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار لملف القيد بالنقابة عبر وضع معايير واضحة عادلة ومهنية، تضمن عدم تعرض أي زميل مهني للظلم وتضمن عدم تسرب من لا ينتمي للمهنة.
- إعادة فتح ملف "شهادات التخرج" المعلوم للجميع.
- إحياء دور معهد التدريب بالنقابة واختيار مجلس أمناء له، من كبار الصحفيين والمتخصصين في مجال التدريب.
- إعادة النظر في الدورات المؤهلة للقيد بالنقابة، من خلال فريق من المتخصصين، وضرورة أن تشمل هذه الدورات تعريف الصحفي بالقوانين المنظمة لمهنة الصحافة، ومواد قانون العقوبات الخاصة بالنشر.
- إعادة دورات اللغة وعقد اتفاقات مع كلية الإعلام ومؤسسات التدريب المحلية والعالمية، والاستعانة بالخبرات في الشعب المختلفة، في التدريب على مختلف الفنون الصحفية بما يتواكب مع التطورات في الإعلام.

7- التسويات

منذ بداية العا
وذلك على خ
دون موافقة ا
الصحفيين، و
الملفات التأم

العمل عليه"،
فصل التأميني
التأمينات بنقابة
ي على فتح

وتقرر زيادة معاش النقابة بواقع 500 جنيه ليصبح 3 آلاف جنيه، كما تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3 آلاف جنيه، مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يتم تطبيقه من لجنة القيد القادمة.

كما قام النقيب بمفاوضات مع عدد من إدارات المؤسسات الصحفية لحل أزمات الصحفيين، كما حدث في الوفد، وكالة رويترز، بي بي سي عربي، ومجلة الإذاعة والتلفزيون، وكذلك تشكيل وفد مشترك من البرلمان ونقابة الصحفيين لمقابلة المسئولين لحل أزمة المؤقتين.

وكان النقيب قد وعد خلال برنامجه الانتخابي بالآتي:

- إحياء دور لجنة التسويات وتفعيل القرارات الصادرة من وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة غادة والي والخاصة بعدم توقيع عقوبة الفصل التأميني دون موافقة النقابة وكذلك بعدم إغلاق المؤسسات الصحفية دون الرجوع للنقابة لاستيفاء حقوق الصحفيين.

- تفعيل نص المادة ١٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام (١٨٠ لسنة ٢٠١٨) التي تلزم المؤسسات بعدم فصل الصحفيين إلا بعد العودة للنقابة.

- تفعيل نص المادة ١٥ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بالتعاون مع نقابة الصحفيين بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة.

8- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين.. جاري العمل عليه

عمل نقيب الصحفيين، منذ اليوم الأول له، على عودة فتح النقابة أمام أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال عودة الكراسي إلى الأدوار بعد أن كان تم رفعها من جميع الأدوار بقرار من المجلس السابق، كما سمح النقيب بدخول كافة الصحفيين ممن يحملون كارنية مزاولة للمهنة إلى النقابة، وهو الأمر الذي فرضت عليه قيود خلال السنوات الماضية.

كما قرر مجلس نقابة الصحفيين برئاسة خالد البلشي، تشكيل 8 لجان فرعية في المحافظات التي يقل عدد الصحفيين المشتغلين المقيمين بها عن 30 عضوًا ويزيد على 15 عضوًا.

وتضامنت لجنة الحريات في بيان لها، مع مطالب الزملاء الصحفيين بمحافظة كفر الشيخ فى الشكاوى، التي تقدموا بها للنقابة ضد محافظ كفر الشيخ، وما وصفه الزملاء بأنه تجاوزات من المحافظة تجاه الصحفيين أعضاء النقابة، وغيرهم من ممارسى المهنة، وكذلك امتناع كل المسئولين فى المحافظة عن التعاون مع الزملاء، وكذلك منع الصحفيين من ممارسة عملهم الصحفى من خلال منعهم من دخول ديوان عام المحافظة، وكل الجهات التابعة، وكذلك حجب المعلومات عن الزملاء فى مختلف الجرائد والمواقع الإلكترونية، وتأخر إرسال البيانات الخاصة بالمحافظة. وكذلك قيام الأمن الإدارى للمحافظة بالتعامل مع الصحفيين بشكل غير لائق خلال زيارة الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان لمحافظة كفر الشيخ.

كما أدانت نقابة الصحفيين التجاوزات ، التي صدرت من قبل إدارة جامعة المنيا، وأحد أفراد الأمن المصاحبين لوزير التعليم العالى، والتى تمثلت فى التعدى باليد على زميل صحفى من قبل أفراد الأمن المرافق للوزير، وإغلاق موظفي الأمن الإداري في الجامعة لقاعة كلية دار العلوم، التي كان من المقرر عقد مؤتمر صحفى بها، أمام الزملاء، والتحدث معهم بصورة غير لائقة. إذ قررت لجنة الحريات الامتناع عن نشر أية أخبار خاصة بجامعة المنيا لحين حل كل المشكلات المتعلقة بمنع الصحفيين من ممارسة عملهم الصحفي.

وأعلنت حريات الصحفيين، إدانتها لواقعة تعدى عدد من المحامين على الزملاء المصورين، والمحررين، أثناء تأدية عملهم في تغطية انتخابات نقابة المحامين، وأكدت تضامنها مع الزملاء فى كل الإجراءات القانونية، التي اتخذت بعد قيام 7 من الزملاء الصحفيين من صحف ومواقع "المصرى اليوم"، و"الوطن"، و"القاهرة 24"، و"البوابة نيوز"، و"الحرية"، بتحرير محضر في نقطة شرطة التحرير يحمل رقم 1475 إدارى قصر النيل 2024م، يتضمن أسماء أكثر من متهم قاموا بالتعدي بالقول والفعل على الصحفيين أثناء ممارسة عملهم، بالإضافة لوجود صور وفيديوهات لباقى المتهمين.

ونجح نقيب الصحفيين في انضمام نقابة الصحفيين المصريين للاتحاد الدولى بإجماع الآراء، وقد تقدمت بطلب الانضمام للاتحاد الدولى للصحفيين فى شهر مايو الماضى، وحصلت على الموافقة من حيث المبدأ فى سبتمبر الماضى خلال اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد الدولي للصحفيين في رام الله قبل أن تحصل على الموافقة النهائية في نوفمبر الماضي.

وبالنسبة لموقف النقابة من الحرب على غزة، فقد عمل مجلس النقابة على الاشتباك مع القضية الفلسطينية من خلال رفضه للتطبيع، أو التصعيد العسكري للاحتلال من خلال بيانات أصدرت عبر لجنة الحريات، وكانت الجمعية العمومية المنعقدة في 2023، قد أكدت على رفضها التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأدانت نقابة الصحفيين جريمة جيش الاحتلال الإسرائيلي، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، في مدينة جنين، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتدخل الفوري لوقف الاعتداءات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة بما يضمن عدم إفلاتهم من العقاب.

كما قادت النقابة عدد من الفاعليات في إطار التضامن مع الصحفيين الفلسطينيين الذين يتم استهدافهم أثناء تغطية حربهم على غزة.

وبتلك التحركات يستقر مؤشر هذا الوعد عند نقطة "جاري العمل عليه"، وكان نقيب الصحفيين قد وعد في برنامجه الانتخابي، أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار للجمعية العمومية واستعادة النقابة لكل الصحفيين، وإعادة إحياء أدوار النقابة.
- تفعيل بطاقة عضوية النقابة كتصريح لمزاولة المهنة.
- استعادة دور النقابة كأحد منابر الدفاع عن الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي في المجتمع.
- إعادة إحياء دور اللجان النقابية بالمحافظات من خلال قواعد واضحة، والنظر في إنشاء نقابات فرعية في المحافظات التي تتوافر فيها الشروط القانونية.
- التأكيد على قرارات الجمعية العمومية الماضية، وإعادة تفعيلها في إطار القوانين، وفي مقدمتها القرارات الخاصة بأزمة الصحف الحزبية، ومناهضة التطبيع، وعدم الجمع بين الوظيفة الحكومية والمناصب النقابية.
- عدم تغيير قانون النقابة إلا بالعودة للجمعية العمومية والحصول على موافقتها.

9- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين، وتحديدا في 1 مايو، أخلي سبيل صحفيين اثنين، وذلك على خلفية مفاوضات تجريها نقابة الصحفيين برئاسة البلشي لاخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين.

كما تم إطلاق سراح 6 زملاء أوقفوا العام الماضى، بعد ساعات من القبض عليهم، وكانت أطول فترة احتجاز لهم هى يومان، وذلك بعد تدخل النقابة، عبر التفاوض أو التواصل مع الأجهزة الأمنية أو عبر تقديم الدعم القانونى لهم، وهم الزملاء: حسن القبانى، وكريم أسعد عضو منصة متصدقش، والزميل محمود صقر (بموقع أوان مصر)، والزميل أدهم السمان رئيس تحرير (موقع أوان مصر)، والزميل إسلام عبدالعزيز فرحات، والزميل محمد حسين أحمد حسين وشهرته (محمد الجندى موقع بصراحة).

كما تدخل نقيب الصحفيين للسماح بزيارة صحفيين اثنين مُنعا من الزيارة لمدة 3 سنوات منذ احتجازهما. فيما تقدم خالد البلشي، بطلبات للنائب العام المستشار حمادة الصاوي، للسماح بزيارة الصحفيين المحبوسين (نقابيين وغير نقابيين) في أماكن احتجازهم للإطمئنان عليهم.

وفي سبتمبر الماضي، طالب خالد البلشي نقيب الصحفيين في جلسة الحوار الوطني، بضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقضايا النشر ، وإجراء تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

وفي الربع الأخير من العام الأول من المدة القانونية لنقيب الصحفيين، تم إخلاء سبيل خمسة من الزملاء المحبوسين، ولا يزال 18 صحفيًا محبوسين احتياطيًا (6 نقابيين و12 غير نقابيين).

وبتلك التحركات انتقل مؤشر هذا الوعد إلى نقطة جاري العمل عليه حاليًا، حيث وعد البلشي في برنامجه الانتخابي بـ:

- مناشدة الجهات المسؤولة للتدخل لتحسين أوضاع المحبوسين وضمان حقهم في الزيارة والعلاج كمطلب دائم، بالإضافة إلى محاولته للإفراج عن الصحفيين المحبوسين.

- كما وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥، يكون مجلس النقابة قد نجح في التفاوض وتكون جميع التشريعات المقيدة للمهنة والتي تجيز حبس الصحفيين احتياطيا في قضايا النشر قد تم تعديلها، وأُلغي الحبس الاحتياطي للصحفيين.

10- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام.. جاري العمل عليه

خلال الربع الأول من العام الأول من المدة القانونية لنقيب الصحفيين، أرسل خطابين للكاتب الصحفي كرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والمستشار محمود فوزى، الأمين العام للمجلس، بشأن صرف بدل التدريب لكل الصحفيين أعضاء النقابة العاملين داخل مصر أيًا كانت جهة عملهم، لإخطارهم بالقرار واتخاذ الإجراءات اللازمة لصرفه، وذلك تنفيذا لقرار الجمعية العمومية.

وخلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، تم زيادة البدل بقيمة 300 جنيه شهرياً، بناء على قرارات للرئيس السيسي ضمن حزمة قرارات اقتصادية لدعم المواطن المصري.

كما طالب البلشى، المهندس عبد الصادق الشوربجى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، في لقاء معه، بوقف خصم ضريبة على بدل التدريب والتكنولوجيا للزملاء الصحفيين فى بعض المؤسسات القومية بالمخالفة لقواعد المساواة بين الزملاء، أو نقل صرف البدل إلى نقابة الصحفيين للاستفادة من عدم استقطاع الضريبة منهم.

وشدد البلشى على أن الخصم يأتى لينال من قواعد المساواة بين الزملاء بمؤسسات (روزاليوسف، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، ودار المعارف، وباقي الصحف القومية والمؤسسات الخاصة).

كما نجح نقيب الصحفيين في صرف زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بأثر رجعي ثلاثة أشهر بقيمة 900 جنيه، خلال الربع الثالث من العام القانوني الأول للنقيب، والتي كان أقرها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ضمن حزمة قرارات لدعم المواطن المصري في ظل الأزمة الاقتصادية.

وفي الربع الأخير، أرسل نقيب الصحفيين خطابات للجهات المعنية لزيادة بدل التدريب والتكنولوجيا بنفس قيمة الزيادة المعلنة من قبل رئيس الجمهورية. وبهذه التحركات يستقر مؤشر الوعد الانتخابي عند "جاري العمل عليه".

وكان البلشي قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في الآتي:

- العمل على صرف بدل التكنولوجيا لجميع الأعضاء وبكارنيه العضوية دون تباطؤ أو استثناء، تنفيذا للأحكام القضائية في هذا الشأن، على أن يشمل ذلك المؤسسات المحرومة من الحصول على بدل كصحفيي الوكالات.

- العمل على زيادة بدل التكنولوجيا بشكل دوري وثابت.

11- الرعاية الصحية.. جاري العمل عليه

شهد ملف الرعاية الصحية تطورًا ملحوظًا خلال العام القانوني الأول لنقيب الصحفيين، حيث وافق مجلس النقابة، برئاسة خالد البلشي، على طرح مناقصة بين شركات التأمين الطبي لاتاحة تعاقد أعضاء النقابة وأسرهم مع إحدى الشركات بشكل اختياري لمن يرغب، وتوفر تغطية أكبر في الحد الأقصى للعلاج، وتقديم عدد كبير من الخدمات دون تحمل المشترك أي تكلفة، بالإضافة إلى شمول الخدمة للأدوية، وتوفر شبكة كبيرة من مقدمي الخدمة.

من ناحية أخرى، وافق مجلس النقابة على تعيين طبيب أسرة بعيادة النقابة، ليتولى الكشف والتشخيص وتوجيه الصحفيين التوجيه الطبي الأمثل، بالإضافة إلى قوافل طبية في مختلف التخصصات، وتوفير خصم خاص للصحفيين وأسرهم - خصم 23 % على الأدوية المحلية و12 على المستوردة، والتوصيل مجانًا من "اصرفلي".

كما تم افتتاح عيادة التأمين الصحي داخل النقابة، وتعاقدت النقابة مع شركة خاصة بالخدمات الصحية لتطوير مشروع العلاج، وتقديم خدمات طبية مجانية داخل نقابة الصحفيين، وكذلك زيادة الحد الأقصى للاستفادة من مشروع العلاج، فضلًا عن زيادة رقعة المستفيدين من مشروع العلاج لتطال الأقارب من الدرجتين الثانية والثالثة.

وبتلك الخطوات، فقد استقر مؤشر ملف الرعاية الصحية عند "جاري العمل عليه"، بالرغم من أن

مازال هناك عدد من المشكلات المتعلقة بتوسيع تغطية العلاج الصحي لجميع محافظات الجمهورية، وزيادة التعاقد مع الأطباء المشاركين في المشروع، وشمول الخدمة للأدوية، وعدم توفير كتاب دليل مشروع علاج الصحفيين وأسرهم 2023، والاكتفاء بنشره " pdf"، وغير ذلك.

وكان النقيب قد وعد في برنامجه الانتخابي أنه بحلول عام ٢٠٢٥ يكون قد نجح في تحقيق الآتي:

- العمل على ضم الصحفيين وأسرهم إلى مشروع التأمين الصحي الشامل للاستفادة من خدماته.
- حل مشاكل الصحفيين في المحافظات التي تم فيها تطبيق البرنامج، مع تعزيز استفادة الزملاء من مشروع العلاج.
- السعي للتفاوض مع الدولة والمؤسسات المعنية بها لتعظيم الموارد المالية لمشروع العلاج، التواصل والاتفاق مع النقابات المهنية للاستفادة من خبرتهم في مجال التأمين الصحي وعقد مشاركات معهم لتطوير مشروع العلاج واستغلال الإمكانات المتاحة لديهم.
- إعادة التعاقد مع المؤسسات الطبية التي ألغت تعاقدها مع النقابة بسبب التأخر في السداد، ومراجعة كشوف الأطباء والمؤسسات الطبية المتعاقدة مع النقابة.
- تشغيل الصيدلية الكائنة في مقر النقابة، خصوصًا وأن لديها كافة التصاريح اللازمة، مع صرف الأدوية للصحفيين بسعر التوريد، وإجراء تحديثات وتسهيلات للخدمات الطبية المقدمة من النقابة، من بينها تطبيق إلكتروني وموقع يتيح للزملاء التواصل بطريق أسهل وأسرع، وندوات طبية تثقيفية، وقوافل طبية.

12- لائحة أجور عادلة للصحفيين.. جاري العمل عليه

تدخل نقيب الصحفيين في حل عدد من الأزمات خلال عامه القانوني الأول، وتصدى لمحاولة بعض المؤسسات فصل بعض الصحفيين تعسفيًا، و أزمات تأخر صرف المستحقات وزيادة الأجور. ونجح النقيب في إنهاء أزمة 26 صحفياُ من أعضاء النقابة في مؤسسة بيت الخبرة الاقتصادية، كما أنهى أزمة صحفيي جريدة الوفد وصرف المستحقات المتأخرة، كما تولى نقيب الصحفيين التفاوض مع إدارة بعض الصحف لتحسين أوضاع الصحفيين العاملين داخل تلك المؤسسات، فضلًا عن المفاوضات التي خاضها النقيب مع إدارة الإذاعة البريطانية " بي بي سي" لحل أزمة التمييز في الأجور للعاملين في مكتب القاهرة.

وخاطب البلشي المجلس القومي للأجور لتطبيق الحد الأدنى في المؤسسات الصحفية 3000 جنيه، فيما أعلن عن رفع الحد الأدنى في عقود الصحفيين من 1200 جنيه إلى 2400 بدءًا من لجنة القيد العام المقبل، ثم تم رفعه مرة أخرى ليصل إلى 3500 جنيهًا.

كما خاطبت نقابة الصحفيين الصحف لتطبيق الحد الأدنى داخل المؤسسات الصحفية، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية، بدايةً من أول يناير 2024.

وتأتي مطالبة نقابة الصحفيين بتطبيق الحد الأدنى للأجور ، تنفيذا لقرارات وتوصيات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مارس 2023، بشأن تطبيق الحد الأدني للأجور، والذي نص على (توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة القادم بالعمل مع كل الجهات ذات الصلة بالعمل على تحسين أجور الصحفيين، لبلوغ الحد الأدنى المقرر من الدولة وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية).

وقد قررت وزارة المالية، في سبتمبر 2023، زيادة الحد الأدنى للأجور 2023 الإجمالي للدخل للدرجة السادسة، ليصبح ٤ آلاف جنيه، لكافة العاملين بالجهاز الإداري بالدولة، وبدورهِ طالب البلشي بإعادة النظر فى الحد الأدنى للأجور المطبق على القطاع الخاص، ورفع قيمة أجور الصحفيين تمهيدًا للوصول للائحة أجور عادلة لكل الصحفيين، وكذلك رفع قيمة العقد النقابى بما يتناسب مع الحد الأدنى للأجور فى مصر المعلن من الرئيس ضمن حزمة الإجراءات الاجتماعية الأخيرة مع مراعاة الدرجات المالية المختلفة.

كما أطلق نقيب الصحفيين حملة "أجر عادل للصحفيين" في مارس 2024، تستهدف رفع قيمة أجور الصحفيين بشكل عادل، والوصول إلى لائحة أجور عادلة للجميع، ورفع قيمة العقد النقابي ليتناسب مع الحد الأدنى للأجور في مصر.

وقد استقر مؤشر الوعد الانتخابي، عند "جاري العمل عليه". وكان نقيب الصحفيين قد وعد أنه بحلول عام ٢٠٥ يكون قد حقق الآتي:

- العمل على ضمان التزام المؤسسات الصحفية بتنفيذ قرارات الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور للقطاعين العام والخاص على التوالي، وتفعيل المادة ٤٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات بوضع حد أدنى للأجور وعلاج الصحفيين.

- دراسة سبل تعويض العاملين السابقين عن الفترات السابقة، بعد تطبيق قرارات رفع الحد الأدنى للأجور بحيث لا تكون رواتب حديثي التعيين أعلى من قدامى العاملين.

- الدعوة لمؤتمر اقتصادي لمناقشة أوضاع المهنة، وسبل تحسين الأوضاع الاقتصادية للصحفيين، ووضع لائحة أجور عادلة للصحفيين عبر التواصل مع الدولة ومؤسساتها، والاستعانة بالخبرات الاقتصادية في المهنة لتقديم حلول علمية وقابلة للتنفيذ.

- تعظيم الموارد المالية عبر الحصول على حق الصحفيين على نصيب من موارد عملهم المتمثلة في الضرائب المفروضة على الإعلانات وضريبة الدمغة الصحفية. والضغط قانونيا للحصول على حقوق استغلال محركات البحث المختلفة للمادة الصحفية على أن تؤول نسبة من هذه الموارد للنقابة لدعم أدوارها المختلفة.

- تدخل النقابة لإلزام المؤسسات بصرف مستحقات الزملاء القانونية، وتفعيل قرار إنشاء صندوق للطوارئ في النقابة.

- إعداد برامج تدريبية للمتعطلين والمفصولين، على صناعة المحتوى الجديد، ووضع آلية تفرض على الصحف والمواقع الجديدة تنفيذ نصوص القانون بتشغيل المتعطلين، كجزء من شروط الترخيص.

- السعي لدى الدولة ومؤسسات تنظيم الإعلام لتخفيف الشروط والعقبات القانونية المتعلقة بإنشاء الصحف والمواقع.

- وضع قواعد لتوزيع القروض بشكل عادل ومحدد وواضح وشفاف، مع العمل على زيادة قيمة القرض الحسن طبقا للأوضاع الاقتصادية.

لائحة أجور
عادلة للصحفيين
لم تتحقق
لم يتم العمل عليها
جاري العمل عليها
تحققت نسبيا
تحققت